

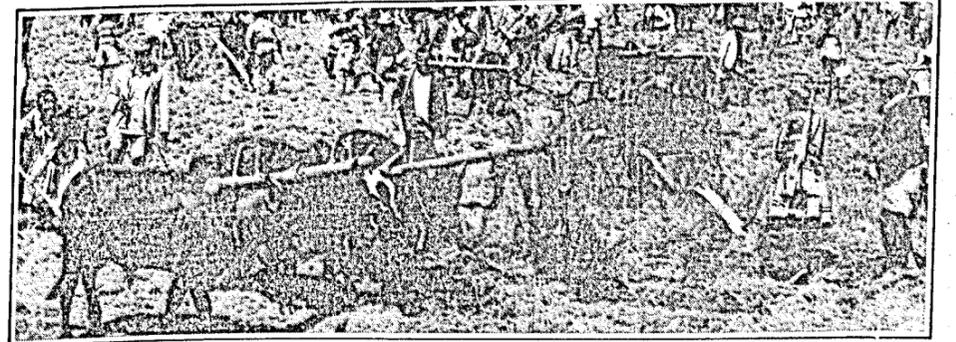
## تراكم ديون البلدان النامية:

اما وقد اتخذت حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة والبنوك التابعة لها قرارا يقضي بمحاولة التفكير في ايجاد حلول عملية لاصلاح النظام المالي العالمي نتيجة تراكم ديون البلدان النامية، فان السؤال الذي يطرح نفسه بقوة وفورا هو: لماذا الآن فقط؟ ولماذا ليس قبل هذه المرحلة من تآكل القيمة الفعلية للديون الخارجية؟

وكما ان السؤال يتمتع بقدر ما من المنطق، فان الجواب عليه يتمتع بالقدر نفسه تقريبا. والجواب معلن بصورة مسبقة، ومنذ امد بعيد نسبيا، فمنذ القفزة النفطية الاولى عام ١٩٧٣، اقدمت بعض البلدان المنتجة للنفط (اوبيك) على ايداع فوائض ارصدها في البنوك الاوروبية والاميركية الامر الذي ساهم بخلق حوافز جديدة لهذه البنوك للسعي نحو توظيفها في العديد من المجالات في اسواق البلدان النامية التي ادى ارتفاع اسعار النفط الى ازدياد حاجتها للجوء الى المؤسسات المالية للاقتراض. كما ان وفرة السيولة النقدية لدى البنوك المقرضة عجلت هي الاخرى من تسدق رؤوس الاموال في السوق

## عقولة التي تبذلها من اجل تلبية مستلزمات نموها

تخلف الزراعة عبء على اقتصاديات البلدان النامية



تلبية مستلزمات النمو

العالمية، جراء الاعتقاد الذي كان سائدا بان البلدان المقترضة غير قابلة للافلاس وفي اسوأ الحالات فان هذه البلدان يمكن ان تنتج السلع او تصدر الثروات الطبيعية بحيث تضمن ديونها، بالترافق مع معدل نمو ثابت في اجمالي الناتج القومي. اضافة الى ذلك كله، فان تلك القروض شكلت ركيزة اساسية لصالح البلدان الرأسمالية على الصعيد التجاري اذ ان تعزيزها لقوة البلدان النامية الشرائية تساعدها على تصريف منتجاتها وسلعها المصنعة في اسواق تلك البلدان.

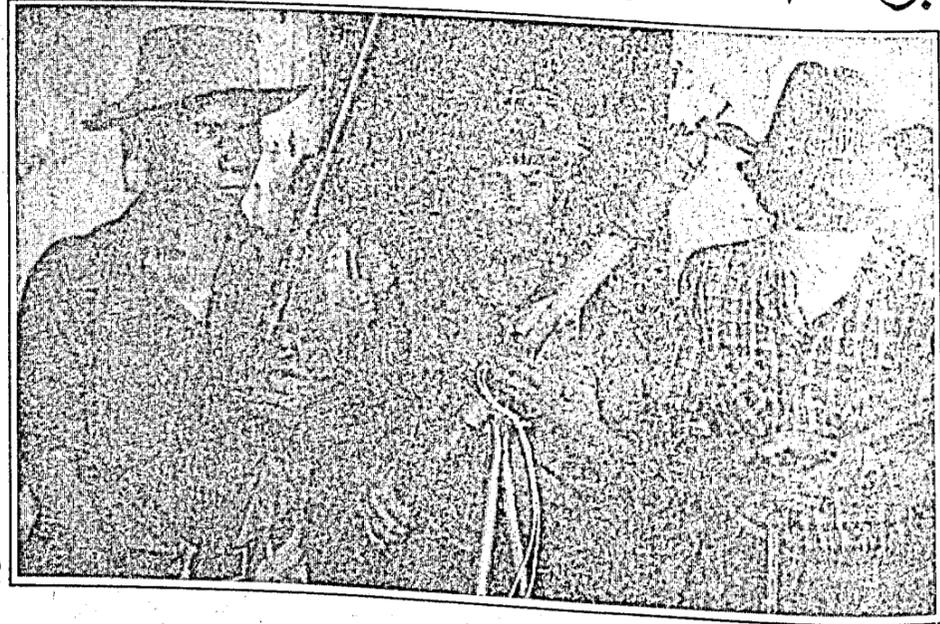
لقد قامت البنوك بعد الارتفاع الكبير في مستوى ودائع البترو دولار في العقد الماضي بتقديم قروض ضخمة الى البلدان النامية دونما حساب، ونمت اقتصاديات تلك البلدان بشكل سريع مستفيدة من ارتفاع الاسعار والتضخم العالمي، مما خلق زيادة في عائدات صادراتها بصورة كبيرة نسبيا وكان كل من الطرفين الدائن والمستدين يتصرف وكان فترة الانتعاش تلك ستبقى الى الابد حتى ذهبت مجلة وول ستريت جورنال ذات مرة الى القول: «ان القروض بشتى اشكالها، قد خلقت المناخ الملائم لاستثمارات رؤوس الاموال الاميركية في البلدان المتخلفة فمن السخف بمكان ان يقف الجمهوريون المحافظون ضد مصالح اوساط رجال الاعمال الاميركيين».

ومع مطلع الثمانينات بدأت الاوهام تتساقط، واتضح ملامح الصورة بشكل جلي حول الجدوى الفعلية «لاقتصاديات الديون»، كما ان البلدان الرأسمالية بدأت تتخوف جددا من انهيار النظام المالي العالمي، جراء اخفاق عدد كبير من البلدان النامية في تسديد ديونها البالغة قيمتها رقما فلكيا يربو على ٨٥٣ مليار دولار.

الا ان المتتبع لسياسات الاقتراض يجد ان الطريقة التي تراكمت فيها ديون البلدان النامية تعود من الناحية الاساسية الى التدني الحاد في اسعار السلع العالمية الذي سببه الكساد الاقتصادي في الاسواق العالمية. كما ان السياسة النقدية التي اتبعتها البلدان الرأسمالية والبنوك التابعة لها ساهمت هي الاخرى في ارتفاع اسعار مستوردات البلدان النامية من السلع المصنعة الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم بشكل حلزوني، الامر الذي ادى الى نشوء وتفاقم العجز في ميزان مدفوعات تلك البلدان. اضافة الى الارتفاع عن الارتفاع في تكاليف خدمة الديون الناتجة عن الارتفاع الهائل في معدلات الفوائد المصرفية. فخلال العقد الماضي، اقتضى من البلدان غير المنتجة للنفط دفع حوالي ٤٨ مليار دولار لتغطية الفوائد المستحقة على ديونها الخارجية. فهل تقتضي سلامة النظام المالي العالمي ابقاء عبء تحمل الفوائد لاقتساط الديون على عاتق البلدان النامية واستمرار مديونيتها بصفة دائمة؟

## الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز:

### ادانة العدوان الاسرائيلي والمطالبة بوقف التدخل الامبريالي في البلدان النامية



تأييد لثورة شعب السلفادور

الاميركي عن كوبا واعادة قاعدة غوانتانامو اليها ودفع تعويضات الى كوبا بسبب الخسائر الاقتصادية التي لحقت بها من جراء الحصار، وكل انواع اعمال الاعتداءات الامبريالية.

— كسر الدعوة الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام جنوب افريقيا بسبب السياسة العنصرية التي ينتهجها ذلك النظام.

— دعم الأرجنتين في نزاعها مع بريطانيا حول جزر «مالفيناس» وحث على التفاوض لحل هذا النزاع.

— دعم مطالبة بوليفيا بمنفذ ساحلي على المحيط الهادي.

— لفت الانتباه الى سجل اسرائيل الاجرامي الذي يعود الى خمس وثلاثين عاما في الشرق الاوسط ودعوى القضية الفلسطينية.

— اكد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال.

ومؤخرا سوريتام •  
— مطالبة الولايات المتحدة بتبني موقف بناء لصالح السلام والحوار مع نيكاراغوا.

— ادانة الحملة المنهجية لزعزعة استقرار نيكاراغوا والترحيب برغبة هذه الاخيرة في السلام كما عبرت عن ذلك مبادراتها لاجراء حوار مباشر مع هندوراس والولايات المتحدة.

— الاشادة بمبادرات المكسيك وفنزويلا السلمية وبدعوة وزراء خارجية هاتين الدولتين وببما وكولمبيا لاجراء حوار يستهدف حل مشاكل المنطقة.

— المطالبة بوقف فوري للتدخل الامبريالي والقمع في السلفادور، وكذلك مطالبة الولايات المتحدة باتخاذ موقف بناء يمكن ان يحل النزاع هناك بالطرق السلمية. كما دعا البيان الى التفاوض مع ثوار السلفادور دون شروط مسبقة وهو ما رفضته حكومة السلفادور.

— طالب برفض الحصار الاقتصادي ضد نيكاراغوا كوبا، الأرجنتين غرانا،

جاء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز، الذي بدأ اعماله في الثالث عشر من هذا الشهر في العاصمة النيكاراغوية ماناغوا، واختتمها بعد ثلاثة ايام من ذلك، بمثابة تأكيد لما توصل اليه المؤتمر السادس عشر الذي عقد في هافانا عام ١٩٧٩. فكلما ان زمن انعقادها كان متباعدة بعض الشيء كذلك كانت المواضيع المطروحة للنقاش والمشكلات والتوصيات المقترحة حول هذه المسألة او تلك. فقد صدر عن اعمال المؤتمر الوزاري بياننا سياسيا اطلق عليه اسم «بيان ماناغوا» تضمن ٦٤ بندا، باجماع البلدان ال ٩٧ الاعضاء ومن هذا البنود:

— ادانة التهديدات بالعنف واعمال العنف ضد نيكاراغوا وتمويل النشاطات السرية واستخدام اراضي الولايات المتحدة وارضاضي جارقتها لتدريب القوات المعادية.

— ادانة الضغوط والعقوبات الاقتصادية ضد نيكاراغوا كوبا، الأرجنتين غرانا،